انواع النمو الاقتصادي

هناك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:

أولا: النمو التلقائي

هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون اتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي، ويكون هذا النمو عادة من النوع البطيء والتدريجي والمتالحق، وبالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى، وهذا هو نوع النمط الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية. ويتطلب هذا النمط من النمو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه، بحيث تنقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر.

ثانيا: النمو العابر

هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وانما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة، تكون عادة خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. إلا أن هذا النمط يمثل الحالة العامة للنمو الذي تعرفه أكثر الدول النامية، حيث يأتي في الغالب استجابة لطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية لا تلبث أن تتلاشى بنفس السرعة التي برزت بها. وبما أن هذا النمو يحدث غير قادر في اطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده على ايجاد القليل من التأثير في التنمية الشاملة.

ثالثا: النمو المخطط

هو ذلك النوع من النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، لكنه قوة وفعالية هذا النمط من النمو يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وبفعالية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته. ومن الجدير بالذكر بأن كل من النمو التلقائي والنمو المخطط: هو نمو ذاتي في حين أن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية. ويمكن القول بأن النمو الذاتي اذا استمر عقودا، يتحول عندها إلى نمو مطرد خلال فترة تزيد عن بضعة

عوامل النمو الاقتصادي

إن ما يشغل بال الاقتصاديين ليس مجرد رصد النمو الاقتصادي وتسجيل أرقامه، بل أيضا أن يكتشفوا أسباب ذلك النمو وعوامله، حتى يتمكنوا بالتالي من تحقيقه، وهناك مجموعتان من العوامل تؤثران على النمو الاقتصادي وهما:

أولا: العوامل الخارجية

من الواضح أنه عندما يزيد مشروع من المشروعات الفردية إنتاجه يزيد بالتالي الإنتاج لذلك البلد، إلا إذا حدث في الوقت نفسه تناقص في مشروع آخر. ومن الواضح كذلك أن اتخاذ القرارات بزيادة الإنتاج داخل مشروع ما يتوقف على مجموعة من العوامل الخارجية، كالعوامل القانونية والسياسية والاقتصادية. وهذه العوامل عادة لا تتناولها المشروعات الفردية ولا تخضع لرقابتها. وتشمل هذه العوامل قوانين الدولة المنظمة للشؤون الاقتصادية خاصة، كالضرائب وقوانين تشجيع الاستثمار وغيرها. كما تشمل الاستقرار السياسي الذي يسهل عملية النمو الاقتصادي ويدعمها لأن يحقق توازنا أو تنمية.

نستبعد من المشروعات الفردية فكرة التوازن أن نعمل شيئا لكل مشكلة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت، فهذا قد لا يحدث توازنا ولا تنمية، إنما المسألة مسألة استراتيجية وتكتيك على أساس خطة ذات أهداف واهتمامات واضحة.

أن التنمية الاقتصادية المتزنة هي حركة صلة بين عوامل الإنتاج المادية وعوامله البشرية بحيث توفر هذه الحركة أحسن المقومات اللازمة لزيادة الدخل القومي وارتفاع في مستوى المعيشة. إننا لا نقلل على الإطلاق من قيمة الاستثمار في السلع المادية، ولا من قيمة العمل على تكوين رؤوس الأموال كضرورات للتنمية،

بل أننا نريد أن نؤكد أن بعض الخدمات وخاصة الخدمات التعليمية مكملة للإنتاج السلعي، بل إن الزيادة التي تنجم عن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مواطن كفء لاستغلالها استغلالا حكيما ويفيد مجتمعه، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق تعليم رشيد. أجل الكفاية الإنتاجية والاستهلاك

مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مفهوم التنمية الاقتصادية

يتمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية في التخلص من معالم التخلف وتحرير قوى الإنتاج وتطوير طرائقه بحيث تحل طرائق إنتاج أحدث وأكثر فعالية محل الطرائق السائدة، وتتعدل أساليب التملك بهدف تحقيق إشباع متزايد للحاجات الأفراد من السلع والخدمات وخاصة فيما يتعلق منها بالنواحي الاجتماعية كالصحة والتعليم.

قد اختلف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية، وهذا أمر طبيعي لأن عملية التنمية معقدة تنطوي على تطوير شامل النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل لجميع أجزاء العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض. فالتنمية الاقتصادية تقترن بنمو السكان، وتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج، كما تقترن أيضا بتغير تركيب السكان وتغير توزيع الدخل بين الطبقات، وتغير توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار. إلا أن هذا لا يمنعنا من التعرض لآراء بعض الكتاب واختيار التعريف الأكثر توفيقا بينها، ويؤدي المعنى الذي تهدف إليه التنمية الاقتصادية.

> التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن، وهي بهذا المعنى تختلف عن مفهوم النمو الاقتصادي الذي يطلق على مجرد الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

كما تعرف التنمية الاقتصادية في رأي آخر بأنها عملية يزداد فيها الدخل القومي (ودخل الفرد في المتوسط)، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.

تعريفات التنمية الاقتصادية

يعرف التنمية الاقتصادية بأنها:

الشرط الأول

أن يفوق معدل نمو الدخل القومي معدل نمو السكان وذلك حتى تتحقق زيادة دخل الفرد في المتوسط باستمرار.

الشرط الثاني

أن تتم التنمية في قطاعات اقتصادية فنية هامة تعبر عن التقدم وتمثله.

يقرر لبرجر ويؤكد هذا المعنى الاقتصادي المعاصر كن دأن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية في فترة معينة، والتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر.